آراء في منهج البحث التاريخي

سيداتي ساتني: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أحييكم أحسن نعمة، واشكر لكم تشجيعكم المتاحم في سبيل الحضور لاستماع ما ألقينه من قول، ولا أقول محاضرة، فليس لمثل أن أحضر أساتذة أجيالاً في صميم تخصصهم، ولا أكثر من فضلاء أهدهوا أنفسهم بحثاً في مشكلة التاريخ، ولا حتى مبدئين بدأوا العصا في البحر العميق للكيف المشكَّلة.

لقد حضرت الليلة لأطلع لكم فقط ذلك القلق العقلي الذي يشعر به الثقاف، بل والمواطن العادى، كلما طُرح عليه - ولو في الصحف السيارة - مشكلة كتابة تاريخ حقبة قريبة منه، أو عاصمة جزءًا من أحداثها، لأنه يجب - حتى في الكتابات المتخصصة - تغيرًا كبيرًا في بناء الأحداث، واختلفًا يزداد من حدة القلق العقلي لدى القارئ، حتى أصبح مثيرًا أن يتساءل: هل لهذا التاريخ الذي يدرسونه منهج متبقي؟ من حيث أن المنهج هو الخطوة المسودة مسبقًا التي إن سُرتها عليها هُدنا إلى الطريق المستقيم الذي يصلنا إلى معرفة متضبطة تتحور تدريجًا، وتنتقد من قلقنا العقلي، وتتبين لنا أن نستفيد من عبر التاريخ، وتعمل فيها - إذا تعلق الأمر بتاريخنا - فهم خصائص طابعنا القومي، بما يسمح بمعدل المعوج، وتنوير المفيد والنافع من تلك الخصائص، وهكذا تكون دراسة التاريخ دراسة مشروعة.

لقد حضرتي إليكم أبوا السادة سانلاً وطراحاً لمشكلات يشعر بها الثقافة العادى عند قراءته التاريخ، وعليكم لا تكون متتجاوزًا إذا قلت إن تلقى هذه الاستفسارات ومحاولة الإجابة عنها هو من صميم عمل الجمعية التاريخية، والذين تتميز به عن الأقسام العلمية في الجامعات التي جُعلت لدراسة التاريخ.

ولعل أول مشكلة تكون لدى الجمهور هي مشكلة وضع الحدود لتصنف تاريخ، لأن
هذا التحديد هو وحدة الذي يثير الطريق إلى معرفة المنهج السليم للدراسة. فلطف تاريخ
يعني معميحة: جملة الأحوال والأحداث التي يمر بها كائن ما، ويصدق على الفرد
والمجتمع، كما يصدق على الظواهر الطبيعية والانية.

وإذا أجرينا مسحاً ل 돌아فنا تحت لطف تاريخ لوجدنا موضوعات عديدة شديدة التنوع،
بعضها يندرج في صميم العلم، وبعضها يندرج في صميم الفن. فمن تاريخ العلوم عند
العرب، إلى التاريخ الطبيعي، إلى تاريخ الفلك، إلى تاريخ النظم السياسية، وتاريخ
القانون، ومن تاريخ الفن إلى تاريخ الأدب، إلى تاريخ الموسيقى في الغرب، إلى التاريخ
السياسي، إلى تاريخ الحضارة. وهكذا يحمل على موضوع التاريخ عديد من العلوم، لكل
علم منها منهج خاص به، ولكن السؤال يثور: هل يوجد منهج عام شامل يُطبق عند
دراسة تاريخ أي موضوع من موضوعات المعرفة، أم أن تاريخ كل فرع من فروع المعرفة له
منهج خاص؟

وإذا حددنا أنفسنا في التاريخ مبناي الضيق، أي تاريخ الأحداث والوقائع والأحوال
السياسية والاقتصادية والحرية لأمة من الأمم في زمن محدد، فهل لهذا التاريخ منهج خاص
به يعين اتباعه للوصول إلى المعرفة الحقة للتاريخ الذي ندرس؟

لقد ظهر أن أساس ما يتعلق بالفترة هو الزمن، فالأوقات أو الحادثة إذا وقعت أو
حدثت أمام ناظرين فهي واقع، فإذا مر عليها الزمن اللامركز للانطفاء جذورها أصبحت
تاريخًا، وهكذا الزمن عنصر أساسي فيما نطلق عليه تاريخًا، ولكن ما هو الزمن الذي
نعنيه؟

إذا قد نستخدم لفظ الزمن أو الزمان، ونقصنا به أربعة معان:
أولاً: الزمن الميكانيكي، أي الزمن الذي نقيسه بالثانية والدقيقة والساعة واليوم والشهر
والسنة، والنتائج عن الحركة الظاهرة للأفلات، وهو ما نسمي الزمن الميكانيكي.
وثانياً: قد نقصد بالزمن زمن الظاهرة البيولوجية، لأن الظواهر البيولوجية في الأحياء
تختلف بحسب النوع والسن، فهو زمن نسبي.
ثالثًا: قد نقصد بالزمن زمن الظاهرة النفسية، فمن يتظرر وصول شيء يشعر
بوظائف الوقت بطريقة تختلف عن يعيش الشيء الذي يسره معايشة فعلية.
رابعًا: قد نقصد بالزمن الزمن الحي، وهو الزمن الذي وصفه الحق نيارك وتعالى
بقوله: «وإن يومًا عند ربك كألف سنة مًا تعذون» (الحج: 67).
فأى الظواهر هي التي ندرسها في التاريخ؟ وفي أي زمن؟ هل ظواهر الزمن الميكانيكي فقط؟ أم أيضاً ما يتعلق بالعقيدة في الزمن الحالي؟ وما هو المنهج اللازم اتباعه عند دراسة هذه أو تلك؟ وهل يتغير المنهج بحسب الظاهرة أو لا يتغير؟

وحتى يكون المنهج منضبطاً، يتعين بادئ ذي بدء أن نحدد: هل التاريخ الذي ندرسه علم منضبط أم هو فن؟ لأن منهج دراسة العلم له شكل أصيل، وأشكال يمكن تقوله، أما منهج الفن نفسه، فإنه يقوم على موقفنا من علم الجمال، وحل هو موقف نقصي ينظر للفن مرتبطاً باللذة بمعناها العام، أم هو موقف مليئي ينظر للفن من حيث هو صنف الحق وأخير على قمة عالم اللذة؟ أم هو واقع محدد ينظر للفن من حيث هو تجلات للحقيقة الواقعة؟

وحتى تكون لدينا عناصر للبحث في المنهج، يلزمنا أن نرتقي مجموعة المعارف التي ترتبط بدراسة التاريخ، للعهد الترتيب والتنظيم يقتربنا، ولو لمسافة بعيدة، من العثور على المنهج اللازم للبحث والدراسة التاريخيين.

فيمكننا تقسيم المعارف التاريخية وتنظيمها على شك هرم مدرج: ففي قاعدة الهرم توجد المصادر والبيانات والأدلة الكتابية والنتيجة والأثار التي تمكننا بالأحداث والوقائع اللازمة للكتابة التاريخية، وقد أصبح كل مصدر أو منبع من هذه المصادر علمًا مستقلاً له أصوله ومناهجه، فالآثار يدرس الأثار الدينية، محدّلاً من دراستها أن يقدم لنا دليلاً قريبًا على نمط حضارية معين، أو على واقعة حضارية أو جزيرة وقعت، وهكذا، ودارس اليرادات والوثائق القديمة له مناهجه ووسائله في دراسة الوثيقة والبريدية، وهو يستعين في ذلك بالمقارنة بين الوثائق بالدراسة الفيلولوجية، بل والتعاون في نوعية الأوراق وربطها ببعض صناعتها، وهكذا دار المصادر (ونعني بها الكتب في التاريخ) يقتصر عمله على تنفيذ المصادر كما علق بها من الأوهام أو المبالغات التي دعت إليها المبادلة الأدبية، إذ إن كثيرًا من المؤلفات قبل القرن التاسع عشر كانت تكتب بلغة أدبية، بحيث يترج وريقًا بمهامات الأدبية، التي كثيرًا ما أدت إلى فهم الواقعة الذي كان مثالًا أمام الكاتب.

ثم نصعد في الهرم المدرج إلى درجة أعلى حيث نجد علم التاريخ الذي يقوم به المؤرخ، والذي هو في صميمه محاولة موضوعية ونزية لإعادة تركيب المواضيع والأدوات والآداب لكي تصبح أقرب ما تكون إلى واقعها في تنوعه وغناه.

٢٤٧
وذلك يجب أن تتوافر في المؤرخ الصنات الآتية: الخمس التاريخي، المعهورة عامة، نتائج الدواوين السابق بيانها وتفسيرها، وضع الفروع، ثم محاولة تحقيقها لإثباتها أو نفيها عبر الأدلة المائحة أمامه، ثم الكتابة الدقيقة لنتيجة بحثه.

وهكذا أمكن أن نخلع على عمل المؤرخ صفة العلم الإنساني، الذي جعل الماضي في الزمان المكانيّ حقل تجاربه، أو بالأحرى مكانًا لمنهجه التجريبي.

إذا صعدنا إلى قمة المصطبة العليا في الهرم، وجدنا أمامنا فلسفة التاريخ التي يجب أن يستبصرا بها المؤرخ ليحصل منها على النور الهايدي الذي يقود بحثه العلمي.

ومن أهم ما تثير هذه المشكلة هي: هل التاريخ نتج لنطور الفكر، أو هو نتاج لتطور الحضارة من حيث هي صورة العقل على البيئة الطبيعية؟ أم أن التاريخ نتج العمل المادي الذي طور الإنسان نفسه، من حيث أنه الوقود الذي قاد مركبة التاريخ؟

ومن جهة أخرى، يثور التساؤل: هل الواقعية هي أصبحت تاريخيًا إذاً فإنها تكشف لنا عن وجه الجبر فيها، بحيث إذا لم نعبر على هذا الوجه، فإن ذلك لا ينبغي سوى قصور في البحث لا قصورًا في الظاهرة؟

وهكذا نرى أن اعتناق المؤرخ لفلسفة معينة لابد أن يؤثر في تراكيبه للوقائع والأحداث، وفي تفسيره للفحائض، ولهذا هو السبب في اختلاف المؤرخين حول تاريخ حقبة معينة يتناولها كل على نحو مختلف.

ويحتمي في الخاتمة أن أشير إلى أن إعادة تراكيب الحوادث والوقائع لابد أن تكون نسبة بمعنى ما من المعاني، فنحن قد جربنا في دراسة حول علم النفس القضائي، تناولت سؤال عدد من الشهود عن واقعة مصطبة حديث بغيتنا أثناء اجتماعهم، وطلب من كل واحد منهم أن يكتب ما رأى على نحو دقيق - وقد اختبروا بحيث تم تثبيت جميع العوامل الأخرى - فلم يختلفوا في النطاق العام للحدث، ولكنهم اختبروا في التفاصيل اختلافًا يتغذى منه التوازنة بين روايتهم. وهكذا، فالوضعية المطلقة من حيث المصدر ومن حيث المؤرخين تكاد تكون مستحيلة، ولكن ذلك لا ينال شيئًا من مشروعية التاريخ، وأنه ضروري كعامل أساسي للتقدم الإنساني.